الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي بغرداية

بحث بعنوان:

مكافحة الفساد الاقتصادي من منظور إسلامي

مقدم إلى:

الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

الاقتصاد الإسلامي،
الواقع...ورهانات المستقبل
يومي:23-24 فيفري 2011

اللقب: شيبوط
الإسم: سليمان
الهاتف:07.92.49.17.16
البريد الإلكتروني:kalilou_2030@yahoo.fr

من إعداد الأستاذين:
شيبوط سليمان
سبخاوي محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

{والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار}

صدق الله العظيم

سورة: الرعد

الآية:25.



تمهيد

يعاني العالم اليوم من محن اقتصادية، ولعل من أهم المحن هو استشراء ظاهرة الفساد الإقتصادي الذي وصل إلى مستويات غير مسبوقة في حجمه، وتنوعه، وأثاره المدمرة على اقتصاديات الدول النامية وبالأخص الدول الإسلامية، و اتخذ عدة صور ومظاهر وأشكال، منها ضعف الخلق الوظيفي، والاعتداء على المال العام، وفشل التنمية في رفع مستوى المعيشة، وغياب التأديب والعقاب اللازم للمفسدين، والوساطة والرشوة والاحتيال والنصب، وتقديم المصالح العامة على المصالح الخاصة، والاحتكار والغش التجاري، وجرائم الملكية الفكرية، وتلوث البيئة، بالإضافة إلى مظاهر الفساد الأخرى التي تمثل انتهاكا للسياسات الإقتصادية وجرائم البورصات وسوق المال والمخدرات وغسل المال...الخ. ووجود وتعدد هذه الصور من الفساد واختلافها من بلد لأخر سيضر بالأداء الإقتصادي في الدول الإسلامية.

وقد شهدت السنوات القليلة الماضية اهتماما من طرف الباحثين والخبراء والمختصين وأصحاب القرار السياسي والمنظمات الدولية بظاهرة الفساد، ولعل أبرز هذه المنظمات "**منظمة الشفافية الدولية**"[1] من خلال إطلاقها **لمؤشر مدركات الفساد***، ومن خلال تقريرها الصادر مؤخراً، حيث يبين" ثلث الفساد المالي مركزه الوطن العربي، ونصفه في العالم الإسلامي، وأن حجم الفساد المالي في العالم يقدر بألف بليون دولار، منها ثلاثمائة بليون في الوطن العربي وحده، أي أن حجم الفساد المالي في الوطن العربي يساوي ثلث الفساد العالمي، فإذا أضفنا حجم الفساد في الدول القائمة في العالم الإسلامي الأخرى فإن حجم الفساد في العالم الإسلامي يتجاوز نصف الفساد العالمي، والفساد المقصود في هذا التقرير ينحصر في سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية. فكيف لو تحدث التقرير عن أنواع الفساد الأخرى الأخلاقية والبيئية والإدارية والتعسف في استغلال السلطة.

---

[1] للتوضيح أكثر يمكن الإطلاع على تقارير منظمة الشفافية العالمية على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.transparency.org.

* هذا المؤشر يساعد على عقد مقارنات بين البلدان، وتحليل الفساد والأداء الاقتصادي الذي يجب الوصول إليه، وهو يعتبر مقياسا لتقدير حجم الفساد في المجتمع.

إن الفساد الاقتصادي أصبح مشكلة خطيرة و ظاهرة سرطانية يهدد الدول العربية والإسلامية بعد أن تفشت جرائمه وزادت معدلاته كما تفضلنا فيما سبق، وهذا يعود إلى قصور التدابير التقليدية لعلاج مشكلة الفساد الاقتصادي من ضعف وعجز وانعدام الثقة في التشريعات والقوانين الجنائية العربية والإسلامية، وضعف آليات المساءلة والشفافية. وهذا ما أدى إلى انتشار الفساد في الدوائر الحكومية وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص وتحول إلى سلوك متعارف عليه، وهذا هو الخطر الأعظم للفساد.

إن مكافحة الفساد الاقتصادي من وجهة النظر القانونية الوضعية لم تجدي نفعا ولم تقدم حلولا لاستئصال الفساد من جذوره. فالدول العربية والإسلامية تناست أصل المشكل و هو التربية والأخلاق والوازع الديني المنبثق من العقيدة الإسلامية، [2] **لذلك قدمت الشريعة الإسلامية بنظامها المتميز ومبادئها الراقية وقواعدها المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله فكرا اقتصاديا واضحا يعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين الناس، فنشرت الفضيلة وحذرت من الرذيلة ودلت على طريق الخير ونهت عن سلوك طريق الشر وأسبابه. بل وضعت من الوسائل الوقائية مايكفل للإنسان الابتعاد عن الوقوع في الجريمة بكافة أنواعها ووضعت حلولا للمشكلة الاقتصادية والاجتماعية التي تسبب في اقتراف أنواع الفساد.**

ولعل أن الجزائر مثلها مثل الدول الإسلامية تعاني من ظاهرة الفساد الاقتصادي، والذي من أهم مظاهره الرشوة، واستغلال النفوذ لأغراض شخصية، وانتشار الاقتصاد الموازي، تبييض الأموال، والتهرب والغش الضريبي...الخ. ورغم الإجراءات الإدارية والحكومية الصارمة لمكافحة الفساد التي تبنتها الجزائر للحد منها*، إلا أنه في اعتقادنا لا تكفي هذه الإجراءات، مالم تكن هناك نية واضحة من أجل استئصال الفساد من جذوره، والعمل على حل المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فالفساد-كما تقدمنا- يعيق التنمية ويحول دون قدرة المجتمع على استغلال موارده وإمكانياته الاقتصادية الاستغلال الأمثل، كما يعوق عمليات التوزيع العادل للدخول بين المواطنين، فتزداد مشكلة البطالة، تتدهور الأخلاق والقيم النبيلة ويعجز المجتمع عن الوصول لحالة التشغيل الكامل والأمثل، وكذلك يؤدي الفساد إلى فقدان الثقة مابين المواطن والدولة.

وعليه من خلال هذه المقدمة يمكن أن نطرح التساؤل الإشكالي التالي:

---

[2] خلف بن سليمان بن صالح النمري، **الجرائم الاقتصادية وأثرها على التنمية في الاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص02.

* للتوضيح أكثر: يمكن الاطلاع أكثر على قانون مكافحة الفساد في الجزائر الصادر سنة 2006.

ماهي التدابير الوقائية المستمدة من الفكر الاقتصادي الإسلامي لمكافحة الفساد الإقتصادي في الدول العربية والإسلامية.

ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل طرحنا مجموعة من الفرضيات تمثلت فيما يلي:

– إن الفساد الاقتصادي له تأثيرات سلبية على التنمية تمويلا وإدارة وإنتاجا وتوزيعا للدخل؛

– إن مظاهر الفساد التي تعاني منها الدول الإسلامية من فساد المجتمع و اهتزاز المعايير المنظمة للسلوك الاجتماعي والضابطة له، وفقدان القيم الاجتماعية والأخلاقية وعدم وجود وازع ديني نتيجة ضعف الالتزام بالعقيدة الإسلامية الصحيحة ؛

– إن الضعف المؤسساتي والقانوني وآليات المراقبة والمسائلة والمجتمع المدني في البلدان العربية والإسلامية ترك فراغا للمفسدين لتحويل الموارد العامة واستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالحهم الخاصة؛

– إن أسباب الفساد الاقتصادي في صوره المعاصرة هو عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بصفة عامة ، وفى مجال المعاملات الاقتصادية بصفة خاصة؛

هدف الموضوع:

على ضوء الإشكالية والفرضيات ، نحاول تسليط الضوء على موضوع مكافحة الفساد الاقتصادي من منظور إسلامي ، حيث نهدف من خلال دراستنا لظاهرة الفساد الاقتصادي وأسبابه وصوره وآثاره وطرق مكافحته، وما تتطلبه من قيام الدول الإسلامية من تطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية في كافة المجالات.

أهمية الموضوع:

يكتسي البحث في موضوع مكافحة الفساد الاقتصادي من وجهة نظر الفكر الاقتصادي الإسلامي أهمية بالغة نظرا لعودة بروز موضوع الفساد إلى الواجهة الدولية من جديد، ومع تزايد الإدراك لعمق تأثيره السلبي على جهود التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية.

أولا: مفهوم الفساد الاقتصادي

1. مفهوم الفساد في اللغة:

من فسد يفسد فسودا فهو فاسد، والاسم "الفساد" والمفسدة خلاف المصلحة، وهو مأخوذ من الفعل يفسد إذا ذهب صلاح الشيء، وهو نقيض الصلاح، وخروج الشيء عن الاعتدال قليلا كان الخروج أو كثيرا يقال: فسد الشيء بمعنى أنه لم يعد صالحا، وفسدت الأمور: اضطربت، وفسد العقل: بطل، وفسدت الأمور: اضطربت وأدركها الخلل، وغالبا ما يأتي فساد الشيء من ذاته[3]. والإفساد مصدر فعله أفسد.

2. مفهوم الفساد في الاصطلاح:

يكاد لا يخرج عن المعنى اللغوي، ومن ثم نجد **الإمام الفيروز ابادي** يعرف الفساد بأنه:" أخذ المال ظلما، والمفسدة ضد المصلحة"[4]. ويعرف **الشيخ الصابوني** الفساد على أنه " العدول على الاستقامة"، وقد وضحه **الإمام القرطبي** بأنه:" الرشوة والظلم والمعاصي وقطع الأرحام والقتل والعودة إلى الجاهلية وغير ذلك".

وعند أكثر العلماء: الفاسد مرادف للباطل، وكل باطل فاسد، ووردت كلمة "**الفساد**" في القرآن الكريم ما يقارب خمسين مرة بصيغ وأساليب مختلفة، تندد بالفساد وتبين خطورته، كما وردت في الأحاديث النبوية الشريفة، وفي كلام العرب، وجميعها تدل على أن الفساد ضد الصلاح.

3. بعض التعاريف المختارة للفساد:

يطلق لفظ **corruption** بالانجليزية الفساد وهو مشتق من الفعل اللاتيني **rumpere** بمعنى الكسر أي شيئا ما تم كسره، وسعيا منا لتعريف الفساد حاولنا إعطاء مجموعة من التعاريف لبعض المفكرين الغربيين والعرب، وحتى بعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولي حيث وجدناها تختلف في ما بينها وفقا لطبيعة ظاهرة الفساد:

- الفساد انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين؛
- الفساد هو بيع أملاك الدولة بواسطة المسؤولين الحكوميين لتحقيق المصالح الشخصية؛
- الفساد هو الاستغلال السيئ للوظيفة العامة أو الرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة؛

---

[3] أنظر: ابن منظور، **لسان العرب**.
[4] الفيروز ابادي، **القاموس المحيط**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1994، ص320.

- الفساد هو أسلوب من أساليب الإستغلال الإجتماعي المصاحب لحيازة القوة الرسمية داخل التنظيمات الإدارية؛

فالفساد إذن يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو إبتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات عمومية أو خاصة بتقديم رشاوى للإستفادة من إجراءات عامة للتغلب على منافسين، بمعنى تحقيق أرباح خارج الإطار القانوني المتفق عليه، كما يحدث الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب في الوظائف بطرق غير قانونية، السرقة ونهب أموال الدولة[5].

وأينما كان الأمر فإن الإفساد يمكن أن يراد به: [6]الانحراف عن الطريق المستقيم بما يتنافى مع الديانات السماوية ومبادئ الأخلاق السوية. وضده الإصلاح والصلاح، وهو التعمير والذي ذكره الحق تبارك وتعالى في محكم كتابه العزيز وطلبه من عباده، قال تعالى: **{هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها} سورة هود- من الآية** 61.

4. الفساد الاقتصادي عند علماء الاقتصاد الإسلامي:

في الحقيقة لم يكن هناك تعريف واضح للفساد عند المحدثين من علماء الاقتصاد الإسلامي، ولكننا على ضوء الأحكام السياسية والقواعد الاقتصادية العامة التي جاء بها القرآن الكريم، وجاءت السنة النبوية مفسرة وموضحة لها، ومن خلال اجتهاد الفقهاء في مجال عقود المعاملات، وما يرتبط بها من النشاط الإقتصادي بالوقوف على ما قدمته الممارسة الاقتصادية في صدر الإسلام[7] وبخاصة في عهد **الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز** من رخاء اقتصادي حيث بلغت الدولة الإسلامية الغنى ما زاد عن حاجات المسلمين. فإنه يمكننا أن نتوصل إلى تعريف للفساد من وجهة نظر علماء الاقتصاد المسلمين فنقول بأنه:[8] **جعل الجانب المادي الهدف الوحيد للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه الإنسان المعاصر**

---

[5] إمنصوران سهيلة، **الفساد الإقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي -دراسة اقتصادية تحليلية-حالة الجزائر-**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص04.

[6] أسامة السيد عبد السميع، **الفساد الإقتصادي وأثره على المجتمع -دراسة فقهية مقارنة-**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص18.

[7] للإطلاع أكثر انظر: محمد ضيف الله بطاينة، **في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية -الحياة الاقتصادية في صدر الإسلام-**، دار الفرقان، عمان، الأردن،1987.

[8] رشاد حسن خليل، **الفساد في النشاط الاقتصادي (صوره وآثاره وعلاجه)**، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 2005، ص 12.

دون مراعاة للقيود الشرعية التي تنظم أحكام المال، أو التفات للجوانب الأخرى التي يكتمل بها البناء الاقتصادي كالقيم والمبادئ الأخلاقية الروحية.

وبعبارة أخرى فإن الفساد الاقتصادي **يتمثل في التركيز أثناء الممارسة الاقتصادية عملاً وإنتاجاً وتوزيعاً على جانب واحد من جوانب الحياة الإنسانية وإهمال الجوانب الأخرى، كعدم الالتزام الكامل بالأحكام الشرعية المنظمة لتحصيل المال وكيفية تنميته وإنفاقه، وكذلك عدم أداء الحقوق الواجبة في المال وإساءة التصرف في التعامل بما يضر بمصالح النظام الاقتصادي السليم من جوهره الذي يقوم عليه، ويفرغ مساره التطبيقي من وسائله المشروعة التي تكفل لــه الوجود الحقيقي والأداء المنشود**[9].

ثانيا: أسباب الفساد الاقتصادي

تتعدد أسباب الفساد وتختلف حدتها من مجتمع لآخر تبعا لطبيعة البيئة والعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقيم الدينية والأخلاقية المتفاعلة فيه. كما تتأثر بدرجة كفاءة الجهاز الإداري للدولة. وتزداد فرص الفساد وتستشري في مراحل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولهذا تتعدد أسباب ودوافع الفساد الاقتصادي ويمكن تقسيمها إلى أسباب اجتماعية واقتصادية وسنتناول أهم تلك الأسباب فيما يلي:

1.الأسباب الاجتماعية:

أ. ضعف الوازع الديني[10]:

لقد كانت العقيدة الإسلامية في عصر الإسلام الأول موقظة الضمير مهذبة النفس لأنها كانت بالدرجة الأولى شعورا قويا بموقع الإنسان من خالقه وإلهه الواحد الأحد الذي لا إله سواه، وهو موقع المسئول عن أمانة إستخلافية في هذه الأرض، ولقد كانت العقيدة الإسلامية متصلة بحياة الفرد المسلم النفسية والخلقية، والحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية. فكانت الجريمة* نادرة الوقوع، وان وقعت فإن أثارها سرعان ما تتلاشى وتنتهي في مهدها نظرا لقوة تمسك المجتمع بعقيدته الإسلامية.

وما أن ضعف الالتزام بالعقيدة الصحيحة وبرز الانحراف وظهرت المؤثرات السلبية في المجتمع الإسلامي حتى أصبح التسابق نحو الشهوات الذاتية، والرفاهية الشخصية، أمرا

---

[9] نفس المرجع، ص13.

[10] خلف بن سليمان بن صالح النمري، مرجع سبق ذكره، ص09.

* هناك صلة قوية بين الفساد والجريمة، لأن الجريمة تزيد كلما انتشر الفساد وزادت عوامل انتشاره.

واضحا. حتى أصبح كثير من أفراد المجتمع لا يهمهم إلا الحصول على المال بأي طريق مشروع أو غير مشروع، حلال أم حرام.

كما كثر التنازع على الأموال والحقد والحسد بين أفراد المجتمع والتسابق على مظاهر الحياة الخادعة، والانصراف عن جوهر الدين الإسلامي، والعادات والقيم الإسلامية والعربية الأصيلة. كل ذلك يجعل أفراد المجتمع يعيشون فراغا روحيا وعاطفيا وبالتالي الانحراف والفساد والتصرف دون وازع من دين أو ضمير أو خلق فيظهر الفساد من تدمير أو تخريب وفواحش محرمة أو غير ذلك. ولا علاج لذلك إلا بالعودة إلا تحكيم شرع الله والتمسك بالعقيدة الصحيحة.

ب. ضعف الدور التربوي للأسرة:

كما هو معلوم فإن الأسرة هي الخلية الأساسية لبناء المجتمع، وصلاحها يعني صلاح المجتمع وفسادها يعني فساد المجتمع، وقد أعطى الإسلام دور كبير في تكوين أسرة صالحة تجمع ما بين زوج صالح وزوجة صالحة، وتقع مسؤوليتهما على تربية أولادهم على الدين الصحيح من أجل خلق مجتمع صالح، ولكن للأسف مانراه في وقتنا انشغال رب الأسرة بالعمل، إضافة إلى خروج المرأة للعمل أو خروجها للأسواق وترك مسؤولية بيتها، فتنشأ أسرة معوجة ومنحرفة، مع العلم أن المرأة مسؤولة عن رعية بيتها، كل هذه العوامل تعمل على إنشاء جيل منحرف السلوك يهيئ له الفرصة في ارتكاب مفاسد نظرا لقصور رب الأسرة والمرأة في تربية أولادهم التربية الصحيحة.

ج. تدني الدور التربوي للمدرسة:

المدرسة هي المؤسسة التربوية بعد الأسرة في بناء المجتمع، ولعل أن الضعف التي تعاني منه المدرسة في عصرنا هذا، إضافة على تركيز المعلمين على البعد التعليمي فقط دون الدور التوعوي والتربوي جعل المدرسة تبتعد عن دورها في المجتمع.

د. عدم ترشيد وسائل الإعلام:

تركزت وسائل الإعلام في عالمنا العربي والإسلامي وخاصة الفضائيات على بث بعض السموم (الأفلام الإباحية، الأغاني الساقطة...) والتي لا تتفق مع مبادئنا ، حيث عملت على تدمير الأخلاق الإنسانية الفاضلة والعلاقات الاجتماعية، مما ساعدت على انتشار مظاهر الانحراف في مجتمعاتنا.

هـ. ضعف الأجور والمرتبات:

من أسباب الفساد أيضا تدني الأجور وضعف المكافآت في القطاع العام، خاصة في الدول العربية والإسلامية، مما يشكل دافعا للارتشاء. وسيكون سببا لكل التصرفات المخالفة والتي تمكنه من تعظيم مداخله وتعويض ذلك النقص في دخله الرسمي، إلا أن هذا السبب يبقى ثانويا فمعظم الناس تتميز بميولها إلى حب المزيد والتطلع وبالتالي مهما كانت الأجور مرتفعة فإنها لا تحد الإنسان من طلب المزيد، ولكن ما يدعم ذلك هو ضعف المحاسبة والمراقبة وعدم جديتها، واستحالة تطبيق ذلك على الواقع بفعالية، فرغم وجود القوانين التي تحد من تلك الممارسات والتصرفات غير قانونية إلا أنها ضبطها تطبيق ذلك على الواقع كما هو الحال بالنسبة **للرشوة** مثلا[11].

و. ضعف الخطاب الديني:

لعل أن المساجد لها دور كبير في مجتمعاتنا، إلا أنها لم تستطع في الحد من مظاهر الانحراف، وهذا يعود إلى ضعف تكوين الأمة وعدم درايتهم بفقه الواقع، ومخاطر العولمة الثقافية التي عملت على تدمير عقول شبابنا.

ر. عدم الاستقرار الاجتماعي:

يعود عدم الاستقرار الاجتماعي، إلى عدم تطبيق النظام الاجتماعي الإسلامي العادل، ولعل تنوع الثقافات والعادات والقيم التي لا تتماشى مع المنهج الحقيقي، إلى ظهور الفوارق الاجتماعية عملت على تغذية مظاهر العنف الاجتماعي، والتي سهلت من ازدياد معدلات الجريمة بسبب التفاوت الطبقي في مجتمعاتنا.

2.الأسباب الإقتصادية:

لا يمكننا حصر كل الأسباب الاقتصادية التي أدت على ظهور الفساد الاقتصادي في مجتمعاتنا، ويمكن أن نقدم أهمها في ما يلي:

أ. أسباب تتعلق بالأجهزة نفسها: حيث إن مصدر الفساد يكمن في وجود مجموعة من الثغرات والمشكلات الإدارية والإجرائية القائمة، كعدم تناسب السلطة مع المسؤولية،

---

[11] نوري منير، قلش عبد الله، **أثر الفساد الإداري ومحاولة الإصلاح على التنمية الإقتصادية-دراسة حالة الجزائر-**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، 04-05-ديسمبر 2006، ص03.

والمركزية، والتعقيد في الإجراءات، وعدم وضوحها، وضعف الرقابة، والازدواجية، وتداخل الصلاحيات وافتقاد الجدارة في التوظيف[12].

ب. الفقر والبطالة:

تركزت الدارسات الميدانية على وجود علاقة قوية بين الفقر وجرائم الفساد والبطالة، حيث يعتبر الفقر سبب مباشر من أسباب الفساد الاقتصادي، لأن عدم توفير الأمن الاقتصادي وسوء الغذاء والكساء والرعاية الاجتماعية، يعمل على انتشار مظاهر الانحراف عند الفقراء.

ج. النزوح الريفي (الهجرة الداخلية).

تتركز الدراسات عن العلاقة مابينا ارتفاع معدل السكان بعلاقة طردية مع ارتفاع معدل الفساد، فعندما تزداد معدلات النمو الاقتصادي يترتب عنها هجرة أفراد المناطق الريفية–الفقيرة– إلى المناطق الصناعية –المدينة– للعمل، هذا ما يؤدي إلى تقليص فرص العمل، وتزداد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد النازحة للمدينة فترتفع معدلات جرائم الفساد بجميعها أشكالها.

د. ارتفاع تكلفة المعيشة:

عندما ترتفع تكلفة المعيشة من جراء ثبات الدخول يؤدي إلى انتشار بعض مظاهر الفساد مثل الرشوة ، التهرب الضريبي ، والتهرب من دفع الرسوم الجمركية ، وكذلك استغلال الوظيفة العامة في الحصول على دخول إضافية.

و. النمو المضاد للتنمية:

ففي بعض الدول العربية الإسلامية وخاصة النفطية ترتفع معدلات النمو الاقتصادي خاصة عندما ترتفع أسعار النفط، ولكن لا تتحقق التنمية بسبب خروج الفوائض المالية من الدول إلى البنوك الغربية، ولا تتحقق التنمية وتنخفض مستويات المعيشة وتزداد البطالة والفقر مما يؤدي إلى نفس المظاهر التي تحدثنا عنها سابقا.

ر. السياسة النقدية والمالية غير العادلة:

إن إتباع سياسات نقدية أو مالية غير عادلة أو غير متزنة يؤدي إلى ارتكاب بعض مظاهر الإفساد الإقتصادي وذلك مثل سياسة التوسع في الإصدار النقدي والإفراد فيه

---

[12] سليمان بن محمد الجريش، **رؤية في الفساد والجريمة**، المجلة العربية، الرياض، السعودية، على الموقع الإلكتروني: www.ArabicMagazine.com(08/12/2010)

يؤدي إلى التضخم، وارتفاع الأسعار وانخفاض الدخول الحقيقة وعدم كفايتها لتحقيق المطالب الأساسية، وتدهور القوة الشرائية للنقود وانعدام دورها في تسوية المدفوعات الآجلة وتأثير ذلك على المعاملات والديون، وعلى أصحاب الدخول الثابتة ويصاحب التوسع في الائتمان المصرفي مع عدم الرقابة الجيدة لتزايد حالات السرقة والاختلاس في قطاع المصارف والمماطلة في سداد القروض[13].

ز. ضعف أو غياب الإرادة السياسية لمعالجة حالات الفساد ومحاسبة الفاسدين.

ويرى الأستاذ **جورج قرم** يرى بأنه من أجل استبيان " آليات الفساد الاقتصادية لا بد من إجراء تحليل موضوعي، بلا رجوع للمفاهيم الأخلاقية"[14].

لذلك نرى بأن الكثير من القيم الأخلاقية الإيجابية المتجددة في الحياة المجتمعية لا يمكن تفعيلها في الواقع الاقتصادي بدون الاعتماد على جهاز مؤسسة رقابي يبحث عن الانحرافات السلبية سواء كان مصدرها أخلاقيا أم كان خلاف ذلك، و يقوم بالتوجيه المتواصل، والتقويم الدائم الذي يحد من تطور آليات الفساد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، وذلك لأن آليات الفساد الاقتصادي تتفاعل وتنمو بشكل مضطرد في ظل انتشار الفساد في نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية الخ .. [15].

وهذا ما يجعل النظرة العامة إلى الفساد- كما يقول الدكتور **جونار ميردال**- كالتضخم لا يمكن تجنبه، فتكون النتيجة هي التعود على انتشاره وعدم الإكتراث به خاصة وأن الفساد يغذي نفسه بنفسه ويخلق مناخا متسعا من الأعمال غير المشروعة التي تقوض عملية التنمية، كما تؤدي العوامل التي ساعدت على نمو وانتشاره في الماضي إلى تحول الأنشطة المنتجة إلى صراع غير منتج على المغانم، وبمرور الوقت يصبح الفساد راسخا حتى أنه حينما تتحرك الحكومات لاحتوائه في النهاية، فإنها تواجه مقاومة شديدة من المفسدين[16].

---

[13] سيد شوربجي عبد المولى، **الفكر الاقتصادي الإسلامي ومكافحة جرائم النمو الاقتصادي**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية، 1412 هـ.

[14] للتوضيح أكثر أنظر: جورج قرم، **الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة**، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 1994، ص72.

[15] بتصرف: صالح صالحي، **مكانة مؤسسة الحسبة في الاقتصاد الإسلامي ودورها في القضاء على الفساد الاقتصادي**، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 2005، ص09.

[16] حسنين المحمدي بوادى، **الفساد الإداري "لغة المصالح"**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص24.

ثالثا: صور الفساد الاقتصادي في المجتمع وآثارها الإقتصادية

من الصعب حصر كل صور الفساد في النشاط الإقتصادي من مصدري التشريع الإسلامي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، إلا أنهما حويا على معاني كثيرة وأفكارا سامية، حيث أتيا بكل ما يخدم المجتمع المعاصر في حاضره ومستقبله، ومن بين ما أتى به القرآن أنه تحدث عن النشاط الإقتصادي حيث إن المجتمع لا يحيا بالروح فقط بل أنه يحيا بالروح والمادة معا، فإذا فسدت المادة في المجتمع وأنهار اقتصاده، وتم تدميره بالفساد فكيف يقوم ويرقى بين المجتمعات والأمم الأخرى؟

أ. صور الفساد الإقتصادي:

1. فساد اقتصادي بمعصية الله عز وجل:

وقد ذكر الحق تبارك وتعالى هذا المعنى في قوله تعالى:

-{ وإذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا قد علم كل أناس مشربهم كلوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين} سورة البقرة-آية 60.

-{واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتنحتون الجبال بيوتا فاذكروا آلاء الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين} سورة الأعراف-آية74.

-{ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون} سورة الروم-آية 41.

فقد دلت هذه الآيات على التحدث عن التذكير بنعم الله سبحانه وتعالى على قوم سيدنا موسى عليه السلام كما في الآية الأولى، وقوم سيدنا صالح كما في الآية الثانية، وأن المقابل لهذه النعم هو الشكر لله تعالى وعدم الإفساد بالمعاصي، لأن الإفساد في الأرض بالمعاصي مقابل هذه النعم شأنه سلب هذه النعم كما دلت عليه الآية الثالثة حينا قال: **{ ليذيقهم بعض الذي عملوا }**، بسبب الإفساد بالمعاصي، مما لا شك فيه أن الشكر يزيد من النعم، وفي هذا رغد اقتصادي للمجتمع، قال تعالى: **{لئن شكرتم لأزيدنكم} سورة إبراهيم-آية7**، وأن المعاصي تزيل هذه النعم وتسلبها وفي هذا ضرر اقتصادي على أفراد المجتمع، قال تعالى: **{ولئن كفرتم إن عذابي لشديد} سورة إبراهيم-آية 7.**[17]

---

[17] أسامة السيد عبد السميع، مرجع سبق ذكره، ص ص23-24.

2. فساد اقتصادي في المعاملات التجارية:

ولعل أشهر صور الفساد في المعاملات* التجارية صورتان:

- التطفيف في الكيل والميزان.

- الغش في المعاملات التجارية.

وقد أشار تبارك وتعالى إلى هذا الإفساد بطريق واضح وجلي في قوله تعالى:

{ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها وادعوه خوفا وطمعا إن رحمت الله قريب من المحسنين} سورة الأعراف-آية 56.

فقد دلت هذه الآية عن نهي الحق تبارك وتعالى عن كل فساد بعد كل صلاح سواء تخريب أو تبذير...إلى كل أشكال الفساد مهما كان نوعه.

{وإلى مدين أخاهم شعيبا قال اعبدوا الله ما لكم من إله غيره قد جاءكم بينة من ربكم فأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها ذلكم خير لكم إن كنتم مؤمنين} سورة الأعراف-آية 85.

أما هذه الآية فدلت على الإيفاء في المكيال والميزان وعدم التنقيص، فهذا يسمى نقصان حق الغير، وأما فيما يخص التبخيس فقد يكون ذلك في بخس السلعة وتنقيص ثمنها، فتباع بأقل مما تستحق في نظر الناس، وقد يكون الأمر العكس، أي بخداع الناس ليشتري السلعة أكثر من ثمنها الحقيقي، وقد يكون كذلك في إخفاء عيوب السلعة، فيخدع المشتري بظاهرها المزين، فإذا كشف عنها اكتشف الغش الذي لبس عليه، والغبن الذي وقع فيه.

3. الفساد الإقتصادي بطريق الغش:

لقد ثبت حرمة الغش بالكتاب والسنة والإجماع.

فقوله تعالى: **{يا أيها الذين أمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل }سورة النساء-آية 29.**

وقوله تعالى: **{ ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل} سورة البقرة- آية 188.**

وقد دلت هاتين الآيتان على حرمة أكل أموال الناس بالباطل، ومن ذلك عن طريق الغش أو التدليس.

وقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم فقد قال: **(من حمل علينا السلاح فليس منا، ومن غشنا فليس منا)** حديث صحيح رواه أحمد عن أبي هريرة، ومسلم وابن ماجة.

ويدل هذا الحديث على أن الغش حرام، حيث أن الغش يشمل البيع وفي الإجارة والشركة وفي الاستصناع والمقاولات، وفي سائر المعاملات المادية والمعنوية.

كما أن صور الغش تختلف حيث لازلنا نرى أساليب جديدة للغش، كتزوير الأوراق النقدية، وتزوير العلامات التجارية، وتغيير صلاحية انتهاء بعض المنتجات وخاصة الأطعمة والأشربة.

وقد أجمع العلماء على حرمة الغش، ونقله إلينا الكثير منهم[18]:

أ- الإمام الخرشي في صدد حديثه عن الغش فقال: (وهو-أي الغش- حرام بالإجماع لخبر: من غشنا فليس منا، أي ليس على سنتنا ولا على هدينا).

ب- الإمام الصنعاني يقول: (وهو أي الغش مجمع على تحريمه شرعا مذموم فاعله عقلا).

ج- الإمام الشوكاني حينما قال: (وهو- أي الغش- مجمع على تحريمه).

4. فساد اقتصادي بإهلاك الحرث والنسل:

قال تعالى: **{ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا و يشهد الله في قلبه وهو ألد الخصام (204) وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد (205) وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم فحسبه جهنم ولبئس المهاد} سورة البقرة- آية 204-205.**

دلت هاتان الآيتان على أن هناك صنف من الناس شديد العداوة على الرغم من أن كلامه في الظاهر كلام حسن، ولكن الحقيقة هي العكس أي أنه أشد الخصام ويسعى ليفسد الأرض ويعتدي على الناس والأموال ويهلك الحرث والنسل، وهلاك الحرث والنسل هو هلاك الثروة وتخريب للعمران، فهذا الفساد هو الأخطر إضرار بالبلاد والعباد.

5. فساد اقتصادي في المعاملات المالية (النصب والاحتيال والرشوة):

وهذا واضح من خلال قوله تعالى:

- {إنما جزاء الذين يحاربون الله رسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم و أرجلهم من خلاف أوينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم} سورة الكهف-آية32.

---

[18] أسامة السيد عبد السميع، مرجع سبق ذكره، ص40.

- { يأيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل}سورة النساء-آية 29.

دلت هاتان الآيتان على أن الفساد هنا هو النصب (الغصب) والرشوة، وقد عرف الغصب الاقتصادي بأنه أخذ الشيء ظلما مالا كان أو غيره، وفي لغة الفقهاء بأنه أخذ مال متقوم محترم بلا إذن مالكه بغير خفية[19]. أما فيما يخص الرشوة* فلقد أجمع العلماء والفقهاء على تحريمها لأنها باب من أبواب أكل أموال الناس بالباطل، ويقول النبي صلى الله عليه وسلم: (**لعن الراشي والمرتشي والرائش**) رواه الإمام أحمد.

ب. الآثار السيئة للفساد الإقتصادي:

1. الآثار العامة للفساد الاقتصادي:

لاشك أن للفساد الإقتصادي أثارا سيئة، وأضرارا اجتماعية خطيرة، فهو يسبب في زرع الأحقاد بين الناس، كما سبب كثيرا من الأمراض النفسية والاستغلال السيئ يزيد المجتمع ضعفا وفقرا، إن الفساد يعمل على زيادة البطالة في المجتمع، والتي يحدث عنها مشاكل ومفاسد اجتماعية واقتصادية خطيرة من تدمير للموارد البشرية نفسها، والموارد الطبيعية زراعية كانت أو معدنية[20].

يشير مؤشر الفساد لمؤسسة الشفافية الدولية لعام 2006 إلى وجود علاقة قوية بين الفساد والفقر، حيث "يحاصر فخ الفساد الملايين داخل الفقر" قال رئيس المنظمة **هوجيت لابيل**. على الرغم من مرور عقد من التقدم في وضع قوانين ولوائح لمكافحة الفساد لكن نتائج اليوم تبين أن هناك الكثير ينبغي عمله قبل أن نرى تحسن ذات معزى في حياة أفقر المواطنين بالعالم والتي تتركز أكثر في الدول العربية الإسلامية.

ونتائج المؤشر لسنة 2010 تشير إلى أن بعض الدول العربية والإسلامية حققت نتائج جيدة في مكافحة الفساد وأخرى لازالت لم تحقق النتائج المرجوة، ولعل أن قطر هي الأولى عربيا بنتيجة 7.7 نقطة وتحتل المرتبة 19 عالميا والصومال في المرتبة الأخيرة عالميا بـــ1.1 نقطة، في حين أن الجزائر تحصلت على مجموع نقاط 2.9 وتحتل المرتبة 105 عالميا دائما حسب المنظمة، كما تم تسجيل في كل من الإمارات وعمان والبحرين والأردن والسعودية على النقاط

---

[19] أسامة السيد عبد السميع، مرجع سبق ذكره، ص 46.

* يمكن الرجوع إلى: إبراهيم بن صالح بن حمد الرعوجي، **التدابير الواقية من جريمة الرشوة في الشريعة الإسلامية- دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية-**، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العدالة الجنائية، تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، 2003.

[20] بتصرف:خلف بن سليمان بن صالح النمري، مرجع سبق ذكره، ص28.

التالية على الترتيب 6.3، 5.3، 4.9، 4.7، 4.5. أما في السودان والعراق فكانت النتائج ضعيفة جدا مما يدل على انتشار ظاهرة الفساد والنهب والسرقة.

2. الآثار الخاصة للفساد الاقتصادي:

من أهم تلك الآثار السيئة على الاقتصاد والمجتمع مايلي:[21]

- يؤثر سلبا في الفعاليات الاقتصادية جميعها، بما في ذلك عدم انتظام الحقوق والواجبات المترتبة على المواطنين وخاصة فيما يتعلق بإيرادات الدولة من رسوم وخدمات تتراجع مستوياتها نتيجة لتفشي الرشاوى.
- يضعف ثقة المواطن بفعالية القانون والنظام العام، مما يترتب عليه تشكيل منظومة قيمية أساسها الممارسات السلبية، والمنافع الفردية.
- يعيد توزيع الدخل والثروة لصالح من يمتلك السلطة والجاه والذين يثرون على نحو مستتر.
- يستخدم كوسيلة لشراء الولاء السياسي للنظام الذي تتقاطع مصالحه مع مصالح مرتكبي الفساد وأنصارهم الذين يتحولون شركاء فعليين للنظام، وبذلك يحصل الاغتراب النفسي لشرائح عريضة من المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاكتراث واللامبالاة في جميع القضايا العامة للمجتمع.
- يشوه الهياكل والبنى الاقتصادية، إذ يحفز على قيام مشاريع خدمية وذات ربح وفير سريع على حساب المشاريع الإنتاجية التي تشكل التنمية المستقلة.

رابعا: دور الاقتصاد الإسلامي في الوقاية من الإفساد الاقتصادي

للإسلام منهجه في الحياة الدنيا والآخرة، وهو يتفرد بنظام لا يوجد له نظير أو مثيل، وذلك لأن الله هو الذي ارتضى هذا الدين الإسلامي وجعله نظاما دقيقا يحيا به الناس، قال تعالى: **{ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا } سورة المائدة-آية 03.**

ومن منهج الإسلام محاربته للرذيلة أين كان نوعها، وحثه على الفضيلة مهما كانت قيمتها حيث يعمل على تنمية الفضائل في النفوس البشرية، ويهذبها بالأخلاق، ويدفع بها إلى الخير،

---

[21] حسن أبو حمود، **الفساد ومنكساته الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، 2002، 450.

ويمنعها من الشر، لأن الرذيلة ليس ورائها إلا الويلات والشرور، وهي فتيل يلهب المجتمع بنيرانه ويحرق النفوس بحقده وكراهيته.

إن تطبيق قواعد ومبادئ الاقتصاد الإسلامي ونطاقه في مختلف مجالات الحياة يعمل على درء هذه المخاطر والأضرار ويؤيده في ذلك كافة الأنظمة رغم بعدها عن العقيدة الإسلامية والمبادئ الشرعية إلا أنها ترفض كل أشكال الفساد الاقتصادي في كثير من المجالات وأن أقرت بعض تلك المفاسد وخاصة **الربا***، بل وجعلت منها مفسدة منظمة للأسف بأجهزتها وقوانينها ونحن المسلمين يجب علينا العمل على توضيح مبادئ وقواعد إقتصادنا الإسلامي وتطبيقه في الواقع حتى نبتعد عن الأضرار السيئة للفساد الاقتصادي ونعمل على حماية المجتمع من تلك الأضرار والمفاسد[22].

وقد اعتنى الإسلام بمسائل منع حدوث الإفساد الإقتصادي وغيره على اختلاف صوره وأشكاله، ومن تلك القواعد الذهبية التي إن تمسك بها المسلم لن يقع في الإفساد بمحض إرادته والواقية من الإفساد الإقتصادي وغيرها كما يقال خير من العلاج[23]، فالمسلم المطبق لتعاليم الاسلام عندما يعرف حرمة اعتدائه على أموال غيره بدون حق فإنه سيمتنع عن ذلك استجابة لقول الرسول صلى الله عليه وسلم:" **كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه**" رواه مسلم. وسنحاول أن نعطي هذه القواعد الذهبية التي تقي الفرد المسلم أهمية في الوقاية من الإفساد الإقتصادي:

1. الإيمان بالله:

المسلم الذي يؤمن بالله، بمعنى: أنه يصدق بوجود الرب تبارك وتعالى، وأنه عز وجلى فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، رب كل شيء ومليكه، لا إله هو، ولا رب غيره، وأنه جلا وعلا موصوف بكل كمال، منزه عن كل نقصان، وذلك لهداية الله تعالى له قبل كل شيء[24]. فالمسلم المؤمن بربه ودينه ونبيه محب لوطنه وأمته وخيراته وولاة أمره فلا يمكن أن يقع في الإفساد بإرادته لأنه مؤمن بربه، خليفته في الأرض، يميز بين الشر والخير، والحلال والحرام، ينهى عن المنكر ويأمر بالمعروف.

2. التمسك بالعبادات وأدائها:

---

[22] بتصرف، نفس المرجع، ص29.

* للتفصيل في مفسدة الربا وأضرارها يمكن الرجوع إلى: الشيخ محمد أبو الزهرة، **تحريم الربا تنظيم اقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.

[23] خلف بن سليمان بن صالح النمري، مرجع سبق ذكره، ص35.

[24] أبي بكر جابر الجزائري، **منهاج المسلم**، مكتبة العلوم والحكم، دار الدعوة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص09.

العبادات بألوانها المختلفة تؤدي على منع جرائم الفساد بل إلى عدم وقوعها أصلا. فعلى سبيل المثال: الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر وارتكاب الفساد قال تعالى:{ **إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ولذكر الله اكبر والله يعلم ماتصنعون } سورة العنكبوت-آية 45.**

والزكاة فيها تطهير للنفس والمال، فإذا أعطي الفقراء ما وجب لهم على مجتمع الأغنياء انتهت حاجتهم، وقضي تماما على التفكير في السرقة ونحوها، والزكاة لها دور كبير في منع جرائم الفساد المالي وغيرها، وهكذا العبادات لها أثارا كبيرة في منع وقوع الفساد[25].

3. التمسك بالأخلاق الفاضلة:

التمسك بالأخلاق الفاضلة كالصدق والأمانة والإخلاص وحب العمل، والتقوى وعمل الخير، هذا يعمل على نشوء سلوك صحيح يحقق مرضاة الله تعالى، ويعمل على تحقيق السعادة للإنسان والمجتمع، أما عدم التمسك بالأخلاق الفضيلة يعمل على نشوء سلوك منحرف ولا يحقق السعادة، بل يحقق التعاسة والسخط من رب العالمين.

4. تحريم الربا وتجريمه:

حرم الاسلام الربا تحريما قاطعا، بآيات القرآن الكريم، وبأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم، وحتى الديانات الأخرى تحرم الربا لما فيه من أضرار اقتصادية وأخلاقية واجتماعية[26].

قال تعالى: **{ وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا } سورة البقرة-الآية 256.**

وقوله تعالى : **{ يَمْحَقُ اللّهُ الْرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ }سورة البقرة-آية 276.**

5.مهمة الدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي:

مسؤولية الدولة وتدخلها في مجال الاقتصاد أصل معترف به في التشريع الإسلامي، وتدخل الدولة في هذا المجال مهم، فهي مسئولة عن الفقراء الذين لا يستطيعون العمل، وعن المساكين الذين لا عائل لهم، وعن العاطلين الذين لا يجدون عملا، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول:(

---

[25] بتصرف: خلف بن سليمان بن صالح النمري، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[26] يمكن الرجوع إلى: شيبوط سليمان، سبخاوي محمد، **حكم سعر الفائدة (الربا) في الاسلام وأثاره الاقتصادية والاجتماعية**، مقال قيد النشر.

كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، فالأمير عن الناس راع ومسئول عنهم) حديث صحيح.
ويمكن تحديد مسئولية الدولة اقتصاديا بما يلي:[27]

- تأمين العمل لأفرادها؛
- تحقيق التوازن الاقتصادي في المجتمع؛
- منع الظلم؛
- جمع أموال الزكاة؛
- محاربة الطرق غير المشروعة للكسب كالربا والقمار والرشوة؛
- توزيع المال على المستحقين؛
- الاستفادة من أموال الأغنياء عند الحاجة؛

6. تحريم الاحتكار:

ومن هنا حرم الإسلام " الاحتكار: وهو أحد العناصر التي تقوم عليها الرأسمالية الجشعة المتسلطة، ويقصد بالاحتكار حبس السلع عن التداول في السوق، حتى تغلوا أثمانها، ويزداد الإثم هنا إذا كان الاحتكار جماعيا تواطأ عليه تجار هذا النوع من البضائع، ومثله أن يحتكر تاجر واحدا الصنف كله لحسابه، فيتحكم في السوق كما يشاء[28].

قال صلى الله عليه وسلم:" **من احتكر فهو خاطئ**" حديث صحيح رواه مسلم والترمذي وابن ماجة.

وقال صلى الله عليه وسلم: " **من احتكر طعاما أربعين يوما، فقد برئ من الله، وبرئ الله منه**" رواه أحمد في المسند.

7. منع التجارة في المحرمات:

من أول ما نبه عليه الإسلام وأكده هنا: منع الاتجار في المحرمات، بيعا وشراء أو نقلا أو توسطا أو قياما بأي عملية من عمليات تسهيل تداول السلعة المحرمة[29].

8. ترشيد النفقات العامة:

---

[27] محمد أمين حسن، **خصائص الدعوة الإسلامية**، بحث أعد لنيل رسالة الماجستير، مكتبة المنار، الأردن،1984، ص329-331.

[28] يوسف القرضاوي، مرجع سبق ذكره، ص67.

[29] يوسف القرضاوي، **القيم والأخلاق في اقتصاد السوق، مبادئ ومعالم**، أعمال الملتقى الدولي حول أخلاق الإسلام واقتصاد السوق، الجزائر 27، 28و29 مارس 2006، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى، الجزء الأول، 2007، ص ص34-35.

لقد استخلف الله سبحانه وتعالى البشر في المال وأوضح لهم سبل الإنفاق الرشيد، وأمرهم أن ينفقوا مما جعلهم مستخلفين فيه. ومقتضى الاستخلاف أن يستشعر المسلم عامة والحاكم خاصة أنه أمين على هذا المال، فلا بد أن يسلك أفضل السبل وأقومها.[30]

9. يجب حفظ الضروريات الخمس لكل الفرد: وقد عد الفقهاء الضروريات بأنها حفظ **الدين والنفس والنسل والمال والعقل.** لذلك يتوجب تأمين هذه الضروريات لكل فرد بوصفها حاجات أساسية لا يمكن الاستغناء عنها.[31]

10. تطوير مهنتي المحاسبة والإحصاء لأنهما أداتان هامتان في توفير البيانات الضرورية لمتخذي القرار.

11. إعتماد معايير جدية في انتقاء العاملين، وعدم الاكتفاء بالمظاهر والأقوال لقوله تعالى: **{ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا و يشهد الله في قلبه وهو ألد الخصام (204) وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد (205) وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم فحسبه جهنم ولبئس المهاد} سورة البقرة- آية 204-205.** ومن المعايير العامة:[32]

أ- **الورع:** وذلك ليردعه عن مخالفة الأصول الشرعية "مجتهدا بأحكام الشريعة" ، ومعرفة الحدود الفاصلة بين الحلال والحرام. فالمكتسب يحتاج إلى **علم الكسب،** وعلم الكسب ممزوج بعلوم الشرع وفقهه، ولا يمكن الفصل بينهما.

ب- **الأمانة:** وهي نتاج طبيعي للإيمان العميق بالله. وقد خص الله تعالى صفتي القوة والأمانة لمن استؤجر للعمل بقوله: **{قالت إحداهما يأبت استئجره إن خير من استئجرت القوى الأمين}سورة القصص-آية 26.**فالضعيف لن يقدر على تحقيق الأمانة رغم اتصافه بها. وقد قال الله تعالى على لسان يوسف عليه السلام: **{قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم} سورة يوسف-آية55.**

[30] جمال لعمارة، **ترشيد الإنفاق العام في ضوء أخلاق الإسلام،** أعمال الملتقى الدولي حول أخلاق الإسلام واقتصاد السوق، الجزائر 27، 28و29 مارس 2006، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى، الجزء الأول، 2007، ص ص 242-243.

[31] سامر مظهر قنطقجي، **الفساد – أسبابه ونتائجه والحلول المقترحة للقضاء عليه،** مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2004، ص28.

[32] نفس المرجع، ص ص30-31.

ب- **الدقة:** بين الله عز وجل الدقة في الحساب بهدف تحقيق العدالة بقوله: **{ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين}سورة الأنبياء-آية 48.**

12. **الكفاءة والمقدرة.**

13. **تطبيق العقوبات الملائمة على مرتكبي جرائم الفساد:**

لقد نهج الإسلام منهجا واضحا في تطبيق العقاب الرادع لمن ارتكب جرما والزاجر لمن تسول له نفسه مثل هذا العمل، وفي نفس الوقت منعه من تكرار الفساد وهذه العقوبات تختلف من مفسدة إلى أخرى، حيث يتفاوت أنواع الأذى الحادث من الجريمة تتفاوت العقوبة في الإسلام[33].

14. **استحداث مؤسسات الحسبة* في الدول العربية الإسلامية.**

---

33 عبد الله الجابري، **الوقاية من الجرائم الاقتصادية**، ورقة عمل قدمت للندوة العلمية التي عقدت بالمركز العربي للدارسات الأمنية والتدريب بالرياض في 16-1417/05/18.

* يمكن الرجوع إلى: ابن تيمية، الحسبة ومسئولية الحكومات الإسلامية، الطريق للنشر والتوزيع، الجزائر، 1990.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث نجد أن الإقتصاد الإسلامي المستمد من الكتاب والسنة لديه حلول لظاهرة الفساد الاقتصادي بل وضع ضوابط وقواعد تعمل على تربية سلوك المسلم على الأخلاق الفاضلة، كما عمل على منع وقوع مظاهر الفساد الاقتصادي. ومن أهم التوصيات التي توصل إليها هذا البحث مايلي:

1. النهي عن الإفساد في الأرض ، من خلال الدعوة إلى إعمار الأرض وعدم التخريب والتبذير والمحافظة على الأموال، إلى محاربة كل أشكال الفساد الاقتصادي.

2. ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

3. ضرورة تطبيق العقوبات على مرتكبي جرائم الفساد (حسب القانون الوضعي أو الشريعة الإسلامية).

4. الإبلاغ عن المفسدين للسلطات الحكومية للأخذ بأيديهم، وهذا بتضافر الجهود بين عامة الناس للقيام بدور فعال للقضاء على الفساد الاقتصادي.

5. تفعيل الخطاب الديني في المساجد، وتحسين التربية، من أجل خلق توعية دينية وأخلاقية في المجتمع الإسلامي.

6. تفعيل الدور الاعلامي الهادف بكل أقسامه، من أجل توعية الناس بمخاطر الفساد والتحذير منه.

7. ترشيد السياسة الاقتصادية في البلدان الإسلامية، مع مراعاة ضرورة تطبيق السياسة المالية والنقدية من منظور إسلامي.

8. إصلاح القضاء، ومسائلة أصحاب الوظائف العليا في البلاد.

10. ضرورة تفعيل الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني من محاربة الإفساد والمفسدين.